



جمهورية مصر العربية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مكتب الوزير

رقم الصادر: ١٤٤٠
التاريخ: ٢٠٢٥/٧/٢٨

السيد الأستاذ الدكتور / أشرف العربي رئيس معهد التخطيط القومي

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لى أن أبعث لسيادتكم بخالص التحية والتقدير مُتمنياً لسيادتكم دوام التوفيق والسداد وبالإشارة إلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (٤٩) بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣، بالموافقة على توقيع اتفاقية الحكومة لتوفير رخص ودعم فنى لمنتجات شركة مايكروسوفت، وبحيث تنتهى الاتفاقية فى ٢٠٢٥/١٠/٣١ وعلى أن يتم توقيع اتفاقية جديدة بداية من ٢٠٢٥/١١/١ يراعى فيها أن يكون السداد مركزى من الجهة المفوضة بالتوقيع من الحكومة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) ويكون التمويل مدرج بالفعل فى خطة الموازنة لكافة الجهات المستفيدة من الاتفاقية بداية من موازنة العام العالى ٢٧/٢٦ ولمدة ثلاث سنوات.

وفى إطار سعى الحكومة لترشيد الإنفاق الجارى والاستثمارى، وبالأخص الإنفاق الذى يرتبط تمويله بالعملة الصعبة والذى يعتبر إنفاق عالى المخاطر، وحيث أن تلك الاتفاقيات مع الشركات العالمية يتم توقيعها بالتزام بالعملة الصعبة، مما يستدعى إعادة النظر فى حجم الإنفاق وكذلك تنظيم تمويله لتجنب المخاطر السلبية له على الموازنة العامة للدولة، لا سيما مع استهداف سقف محدد بالجنيه المصرى للاستثمارات الحكومية.

فى هذا الصدد، ونظراً لضرورة العرض على مجلس الوزراء وأخذ موافقته على توقيع الاتفاقية الجديدة قبل ميعاد انتهاء الاتفاقية الحالية فى ٢٠٢٥/١٠/٣١، ولكى يتم إعداد مذكرة العرض على المجلس بشكل محدد فيه آليات تمويله واضحة معدة مسبقاً وأن يتم ذلك بوقت كافى قبل تقديم خطة الموازنة للجهات المستفيدة من الاتفاقية للعام المالى ٢٧/٢٦ والذى يبدأ تقديمها فى شهر ديسمبر ٢٠٢٥، لذا برجاء التكرم من سيادتكم بتكليف السادة المسؤولين بـ (معهد التخطيط القومى) فى تحديد الأعداد المطلوبة من كافة أنواع الرخص المستخدمة (part number) بالفعل حالياً والمتوقع استخدامها خلال السنوات الثلاث القادمة بدءاً من نوفمبر ٢٠٢٥، وبحيث يشمل هذا الحصر ما يخص (معهد التخطيط القومى)، وذلك حتى نتمكن من تحديد القيمة التقديرية لكل هيئة، ووضعها فى مذكرة العرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها، كما يرجى التكرم بعلى الاستبيان المرفق طى هذا الخطاب، فيما يخص (معهد التخطيط القومى)، وبحيث أن يتم ملء الاستبيان لكل مؤسسه مستقلة مالياً على حدة.

هذا مع التكرم بالأخذ في الاعتبار الآتي:-

١- ضرورة توجيه الجانب الفنى الذى يقوم بالحصر أن يراعى الأعداد الحالية للأجهزة، والتي تعمل بالفعل، وليست حبيسة المخازن أو فى دورة تكهين لتقليل الاحتياج، وبالتالي العبء المالى على المعهد.

٢- قد أصبح هناك اعتماد كبير من المستخدم النهائي (موظف الحكومة) على استعراض الكثير من الوثائق والبريد الإلكتروني من خلال أجهزة التابلت والتليفونات المحمولة التي تعتمد بشكل كبير على برامج مفتوحة المصدر بما لا يتطلب معها توفير الرخص المعتاد الاحتياج إليها.

ومع مراعاة ما سبق فإن ذلك سيؤثر إيجابياً على تقليل اعتمادية الحكومة على النوعية من البرامج المغلقة المصدر والتي تستلزم تمويل شراء رخص لبرامج جديدة أو لتوفير دعم فنى لبرامج قائمة وزيادة الاعتماد على البرامج مفتوحة المصدر، والتي لا تحتاج شراء رخص وإنما تحتاج تمويل أقل لتوفير دعم فنى متقدم، وبحيث ينشأ توازن بين المصدرين لتخفيف الأعباء المالية التي تتكبدها الحكومة فى شراء الرخص إلا فيما هو ضرورى.

وبناءً عليه، يُرجى التكرم بتكليف السادة المسؤولين بإعداد الحصر المطلوب بحيث يتم تخفيض العبء المالى المطلوب لشراء الرخص بما لا يزيد عن ٣٠٪ من ما يتم استهلاكه حالياً من أعداد لتلك الرخص، والتي كان آخرها ما تم استهلاكه، فى الاتفاقية السارية التى تنتهى فى ٢٠٢٥/١٠/٣١.

لذا يرجى التكرم بسرعة إرسال البيانات المطلوبة، وذلك بحد أقصى يوم ١٥ أغسطس ٢٠٢٥ حتى نتمكن من الإعداد والتجهيز لمذكرة العرض على مجلس الوزراء في التوقيت المناسب قبل انتهاء الاتفاقية السارية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

**المشرف على قطاع مكتب
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**

(دكتور / المعتز بالله طه)

3.13

وتمضوا بقبول فائق الاحترام،،

المشرف على قطاع مكتب
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(دكتور / المعتز بالله طه)

د/ انس خضر هلال لديره

از راجع گرفته عمل بهرزم بالمتنوع

دسته تازه و باعداد مناسب قبل شروع به صدور اعلام

د/ انس خضر هلال لديره

۱۸/۵/۲۰۲۵

